وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٥/٣/٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/١٢/١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٦١٢٩٠٦٢,٧١ ج (فقط ستة ملايين ومائة وتسعة وعشرون ألفًا واثنان وستون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٩٨٧٧٩٩,٦٠ ج (فقط مليونان وتسعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وسبعمائة وتسعة وتسعون جنيهًا وستون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣١٤١٢٦٣,١١ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وواحد وأربعون ألفًا ومائتان وثلاثة وستون جنيهًا وأحد عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ١٩٩٩٦٥٠٣,٣٠ ج (فقط تسعة عشر مليونًا وتسعمائة وستة وتسعون ألفًا وخمسمائة وثلاثة جنيهات وثلاثون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٦/١٢/١

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيفى عوض محمد